

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 1

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و إبراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و ٥٠ نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القضاء

La jurisprudence

مهما اتسع نطاق القانون وتوفرت نصوصه فهو بلا شك قاصر بنفسه عن الفصل في كل قضية ومبق باب الاشكال مفتوحا لكثير من المنازعات كما ترى مما يأتي من الاسباب

أولاً ان نصوص القانون كليات وضمت للحوادث العادية وهذه الحوادث قد تحيط بها ظروف غير عادية تخرجها عن حد التطبيق التام على النص القانوني وتجعل محلا للاشكال ثانياً ان النصوص قد تأتي في بعض الاماكن عامة مبهمه فتفتح باباً للتأويل متى جاز التأويل تعددت المذاهب وبتعدد وجه الخلاف

ثالثاً لان من النصوص ما يأتي متضارباً متناقضاً فتزاحم في باب ما تحرمه في باب آخر وبالعكس فيقوم النزاع على باي النصين يكون العمل

رابعاً ان الوازع قد يغفل عن بعض الحوادث النادرة الوقوع فتبقى بلا نص وتترك القاضي في حيرة

على ان قصور القانون هذا لا يصح جعله عتبة في سبيل الحكم لان الحكم لا بد منه فاذا لم يكن بالنص القانوني فبالاجتهاد وقصور القانون يقر به القانون نفسه ويوضح

طريقة اكمله فقد جاء في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المصرية ما نصه

« اذا لم يوجد نص صريح في القانون فيحكم بمقتضى قواعد العدل الخ » وجاء في المادة ١٧٠ من قانون الجنايات « اذا كانت الواقعة ٠٠٠ لا يعاقب القانون عليها ٠٠٠ تحكم المحكمة ببراءة المتهم الخ » . المادة الاولى تشير الى ان نصوص القانون قاصرة عن الاحاطة بجميع المنازعات الناشئة عن المعاملات وتحويل القاضي في فصل المنازعات الفارقة النص الصريح على قواعد العدل التي سيأتي الكلام عليها . والمادة الثانية تشير الى ان القانون قد ترك ذكر بعض الجرائم اما لسهوا ولما لعدم علم القاضي ببراءة مرتكب ذلك الصنف المتروك . وقد يتبادر الى الذهن ان القانون ترك عمداً ذكر بعض الجرائم وأهم عقوبتها لعدم اعتباره اياها جريمة ولكن الحقيقة عكس ذلك لان تنبيه هذا الخاص لها دليل على تصوره احتمال وجود جرائم غير منصوص عنها والا لما كان محتاجاً الى هذا التنبيه بل لكان اهمله بالمره اذ هو لم يوجد الا للنص عن الجرائم وعقوبتها لاعن غيرها هذا فضلا عن انه ذكر من جرائم المخالفات ما هو أخف بكثير من بعض الجرائم التي لا عقوبة عليها حتى الآن

ولناديل على ذلك مسألة الاعتصاب العقاري فانها لم تكن تستبر في مصر قبل الامر العالي

الرقم ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ جريمة معاقب عليها فصارت بالامر العالي المشار اليه جنحة عقابها من شهر الى سنة فلو كان الوازع منتبهاً اليها عند وضع القانون لما كان اهمل ذكرها ووضع العقوبة المناسبة لها

أما قواعد العدل التي يرجع اليها لا كمال النقص النصي فهي

أولاً العرف الشائع اذا كان للحادثة عرف معلوم لان المعروف عرفاً كالنصوص نصاً ولا غرو فان اجماع الجمهور على هذا العرف دليل على انه عدل اذ ندر ان يجتمع الكلمة على ضلال

ثانياً التقليد وهو الاخذ باقوال المجتهدين من علماء القانون العارفين باصول الشرح والتفسير والقياس والنسخ والارجحية ونحوها فان آراءهم القانونية تبرز استضاء به في ظلمات الاشكال ثالثاً الاجتهاد وهو استعمال العقل الطبيعي والشعور النفسي في استنباط الحكم المناسب للقضية من كليات الحقوق العمومية

أما العرف فالمرجع فيه الى أهل الخبرة من أرباب الصناعات والفنون والحرف ومجال الكلام فيه ضيق لعدم احتياج القاضي فيه الى أعمال النظر اذ يكون لديه من أقوال ذوي الخبرة قانوناً شافهاً يعول في حكمه عليه اللهم الا ان يكون مناقضاً لمبادئ الحقوق العمومية

وأما الاجتهاد فقل ان يحتاج اليه القضاة اليوم اكتفله بما في أعمال المجتهدين السابقين من الاحكام الفاصلة لكل نزاع ولكن قلة الحاجة اليه لانني وجوده وازومه ما دام لتغير الزمان والمكان أثر في تغير الاحكام كما سيأتي الكلام عليه

أما التقليد فهو الدليل الآمن للوصول الى قواعد العدل وعليه غالب قضاة هذه الايام . وما أخذ التقليد كتب الشروح الموثوق بها من حيث مقام أمحاجها في سعة العلم ودقة النظر وسداد الرأي والولاية في القضاء وللشروح مأخذان آراء العلماء وأحكام القضاة اللذين نبر عنهما بالفتيا والقضاء وهما ثمرة ما سميته الاجتهاد

فالتفتا هي رأي العالم فيما يطرح عليه من المسائل المويصة ومحل عمله فيها سؤال المستفتي المحدود وهاديه الى الرأي علمه فقط . والقضاء هو حكم القاضي فيما يعرض لديه من خصومات المتخاصمين ومحل عمله فيه موضوع الخصومة وهاديه الى الحكم علمه وأقوال المتخاصمين ومناقشتهم وهذا مجال اوسع للعمل من مجال المفتي لان سماع القاضي ما بين كلا الخصمين من أوجه التنازع والاحتجاج ورويته حالهم وقت ذلك يجعله أقرب الى الحكم العدل من غيره لان حكمه يكون حينئذ مبنياً على العلم والحس حالة ان رأي المفتي مبني على العلم فقط على ان المفتي يمتاز عن القاضي بكون وظيفة الاقنات لا تعطى الا للعالم في حين ان وظيفة القضاء قد تعطى لغير العالم في بعض الاحوال

ومن الفتيا والقضاء تألف مجموع وزعه قسم من العلماء على مواد القانون الكلية ففسروا به غامضها واكملوا نقصها ويزوا ناسخها من نسخها وراجعها على مرجوحها فكانت كتبهم هذه كتب الشروح لاحتوائها على الاصل والفرع أي النص والاجتهاد . وقسم منهم اقتصر على جمع الفتاوي مجردة فسميت كتبهم الفتاوي وبعضهم اقتصر على جمع احكام القضاة فكانت كتبهم القضاء

والافرنج الذين أخذنا عنهم قانوننا ونظامنا

القضائي الحديث للقضاء (جوريسبرودانس) مقام عظيم عندهم فتراهم ينشئون الجرائد والمجلات لنشر احكام المحاكم اما بمجروفها واما باسبابها القانونية فقط ويؤلفون منها مجموعات يرجعون اليها في القضايا فاذا اجعت المحاكم ولا سيما العليا منها على مبدأ معين اتخذوه حجة وقالوا على هذا القضا او على هذا قضاء التقض والابرار او قضاء الاستئناف وهلم جرأ حسب ما يكون ذلك المبدأ عاماً او خاصاً وللمحاكم الصغرى ان تعتبر ذلك القضاء في حالة الاشكال دليلاً بل حجة في حكمها

وللشراح من الافرنج عناية كبرى باحكام المحاكم فقلما تجد شارحاً يرتأي رأياً الا ويعززه بها معيّن اسماً المحكمة والخصوم وتاريخ الحكم للاستيثاق من قوله والرجوع الى نص الحكم الاصلي في الكتب والمجلات الخاصة بذلك

ولا بدع ان اهتموا بالقضاء ونشروا هذا الاهتمام العظيم الذي رآه عندهم وفوائده لا ينصغرها متأمل فان القضاء قد يختلف بين محكمة ومحكمة في مادتين متحدثين بل قد يتباين بين دائرة ودائرة في المحكمة نفسها بل قد تحكم الدائرة الواحدة حكمين متخالفين فنشر الاحكام يطلع ارباب القضاء على مذاهب بعضهم البعض فيقرب هذه المذاهب من الوحدة عند هيئة القضاء عموماً ويحمل الاحق متبعاً وسواء مهملاً ثم ان له فائدة اخرى لا تقل عن الفائدة الاولى خطارة وهي انه يسهل على المحامين وارباب الدعاوي معرفة قيمة قضايهم من الحق وعدمه فلا يقدمون على ما كان القضاء عليه بل يكفون نفوسهم والمحاكم مؤونة الاتعاب والنفقات ^(١)

(١) لهذه الغاية أنشئت مجلة الحقوق هذه سنة ١٨٨٦ على اثر انشا النظام القضائي الاهلي هنا فاختذت تنشر ما اقام من احكام محكمة الاستئناف العليا والمحاكم الابتدائية وجملت لكل سنة مجموعة منها مشفوعة بالفهارس اللازمة لسهولة البحث والاقباس . ولم يفتها ان تنبه الى ما كانت تراه من تخالف القضاء وتناقضه حتى مر عليها الآن

ثم ان للتقليد شروياً عندهم في حالة تخالف القضاء وبميزات تميز الواحد على الآخر على ما ترى (١) اذا اختلف المكان يقدم قضاء البلاد ذات القانون المتقاضي عليه ثم قضاء البلاد ذات القانون المشابه له كما يقدم عندنا بالتقليد قضاؤنا على غيره ثم قضاء تركيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا لمشايبته لقضائنا من الممالك

(٢) اذا تساوى المكان واختلف الزمان يرجح قضاء الزمان الجديد على القديم عملاً بسنة القانون نفسه من ان جديده يلغي ما خالفه من قديمه ولان العقل نفسه يقضي بان المدول الى جديد يخالف لتقديمه هو لكون الجديد أحق وأولى (٣) اذا تساوى الزمان والمكان قدم الاعلى على الادنى بحسب مصدره فقضاء التقض والابرار مقدم على قضاء الاستئناف وهذا مقدم على مادونه وقس عليه

تتبع هذه المميزات في التقليد عند حالات التخالف التي ذكرناها في القضاء القانوني ولكن قد يكون القانون حديثاً في بلاد كما هو في مصر مثلاً بحيث لا يكون قد أنتج قضاء وائياً ويكون (القانون) من جهة أخرى قاصراً في بعض المواد الخاصة التي لا قانون ولا قضاء لها في بلاد أخرى ففي هذه الحالة يرجع الى أصل الشرائع السابقة التي أخذت عنها تلك المواد الخاصة ولما كان القضاء الشرعي عندنا هو الاصل كنا نرجع مثلاً في مسائل الشفعة التي هي شرعية محضة الى النصوص الشرعية في كتب الفقه اذا اشكل علينا امر فيها ولم يكفنا القانون أو قضاؤنا الحالي لحل ذلك الاشكال

اربع عشرة سنة ودخلت في الخامسة عشرة فجمعت في صفحاتها فوق الالفى حكم في كل باب وموضوع (غير ما تنشره من المواد الاخرى المتعلقة بالقضاء) وقد تلها جريدة المحاكم وهي الآن في سنّها العاشرة وجريدة القضاء وهي الآن في سنّها السابعة وهما يحذوان حذوها في هذا العمل المفيد

الاهلية أقامت الدعوى العمومية على أحمد حسين عقل وأحمد علي وأبي بكر علي وعبد الغني سليمان وأبي زيد سعيد وأتهمهم ما هو الأول بقتل محمد إبراهيم عمداً وبالشروع في قتل جورج كساب وباقي انفار عمل سمحارة اطسا عمداً في يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٩٤ والباقيون بنفس الجريمة الثانية وباشترأ كههم مع أحمد حسين عقل في الجريمة الاولى

وان المتهمين رفعوا عدة مسائل فرعية أمام محكمة اول درجه حكم فيها باربعة أحكام صدرت من المحكمة المذكورة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٨٩٤ واستؤنفت جميع تلك الأحكام

ومحكمة بني سويف الاهلية أصدرت حكماً بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٤ في موضوع هذه الدعوى طبقاً للمواد ٢١٣ فقره اولى و ٨ و ١٠ والفقرتين الاولى والثانية والخامسة من مادة ٣٥٢ و ٢٠ و ٢٤ و ٥٣ عقوبات و ٢١٠ و ٢١٢ و ٢٢٤ جنابات غيابياً بالنسبة لعبد الغني سليمان وحضورياً بالنسبة لأحمد حسين عقل ناظر زراعة المرحوم سلطان باشا وأحمد علي وأبي بكر علي أولاً بعدم صحة اقامة الدعوى العمومية قبل عبد الغني سليمان بالنسبة لهمة الاشتراك في قتل محمد إبراهيم لعبد محمد موافقة شكلها للقانون ثانياً بسجن أحمد حسين عقل مدة خمس سنين يخصم له منها مدة حبسه الاحتياطي ومعاقبته من ملاحظة الضبطية الكبرى بعد استيفاء مدة العقوبة ثالثاً بحبس كل من أحمد علي وأبي بكر علي وعبد الغني سليمان مدة سنتين حبساً تأديبياً يخصم منها لأحمد علي وأبي بكر مدة حبسهما الاحتياطي رابعاً بإلزام جميع المحكوم عليهم بالمصاريف على وجه التضامن والتكافل وان لم يدفعوها ياملوا بمقتضى الدكرتو المعدل للمادة ٤٩ عقوبات

وان كلا من المحكوم عليهم حضورياً والنيابة العمومية استأنفوا هذا الحكم وفي اليوم المحدد أخيراً لسباع الدعوى امام محكمة الاستئناف أصدرت المحكمة المشار اليها حكمين بتأييد

في أصل الدعوى فاذا حكمت اودة المشورة المدنية وهي منعقدة بهيئة جنابات في المعارضة المرفوعة عن أمر الاحالة لم يكن هنالك بطلان في الاجراءات

شهادة الشهود

انه وان كانت المادة ٧٥ و ٨٢ جنابات تقضيان مبدئياً بسباع شهادة الشهود في حضور المتهم الا انه لا يوجد نص صريح من شأنه ان يقضي ببطلان التحقيقات باكملها وأمر الاحالة الصادر بناء على تلك التحقيقات نظراً لسباع شهادة شهود في غياب المتهم اللهم الا اذا كان أمر الاحالة مبني فقط على شهادة الشهود وكلها حصلت في غياب المتهم

المصاريف

متى كانت الوقائع (ولو تعددت) مرتبطة بعضها ببعض والتحقيقات التي جرت بشأنها واحدة والحكم الذي صدر فيها واحداً كان الحكم بالتضامن في المصاريف على جميع المحكوم عليهم واجباً

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سمادة أحمد بليغ باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات باسيلي بك تادرس وحامد محمود بك وموسيو دو هلس ومستر بوند وقاسم أمين افندي وسعد زغلول افندي قضاء وعبدالله أمين بك رئيس نيابة وأحمد أحمد افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في النقض والابرار المرفوع من أحمد حسين عقل ناظر زراعه مقيم باطسا ومحبوس

ابوبكر علي خدام مقيم بإعبادية سلطان باشا ومحبوس أحمد علي غفير مقيم بإعبادية سلطان باشا ومحبوس ومعين للمحاماه عنهم خليل إبراهيم بك واسماعيل خليل افندي وجرجس افندي

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٩٥ سنة ١٨٩٤ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٤٥ سنة ١٨٩٥ وقائع الدعوى

النيابة العمومية لدى محكمة بني سويف

هذه خلاصة نقولها في فوائد القضاء القانوني ونستنبها بنبذة أخرى نيين فيها ما كان للقضاء الشرعي من النظام المتبرع عند قضاء الشرع الاسلامي وعلمانه بحيث لم تكن تقل العناية به عن مثلها في القضاء القانوني

القسم القضائي

﴿ ١ ﴾

نقض وإبرام - ١٦ مارس سنة ١٨٩٥
أحمد حسين عقل وآخرون - ضد - النيابة وصف التهمة

ان محكمة الاستئناف لا تنقيد بالوصف الذي وصفت التهمة به في أمر الاحالة أو في الحكم الابتدائي بل لها ان تعتبر التهمة كما يترأى لها وتضع لها العقوبة المناسبة ولا يقال اذ ذاك انها خالفت القانون اللهم الا اذا تعرضت للحكم في مسائل لم تدخل ضمن التهمة المطروحة لديها أمر الاحالة

المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ليست مقيدة بأمر احالة صادر بناء على اجراءات غير قانونية لكن ليس لها مع صحة تلك الاجراءات ان تبحث فيما اذا كانت الادلة كافية أو غير كافية للاحالة لان البت في ذلك قطعياً من شؤون قاضي التحقيق وانما لها عند عدم كفاية الادلة ولو للاحالة ان تحكم بالبراءة لعدم وجود محل للمحكم لان تحكم ببطلان أمر الاحالة قولاً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى

بطلان الاجراءات

ان أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ايداعها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها اودة المشورة

ان غاية ما أَرادَه القانون كما يؤخذ من المادة ١٢٣ جنابات هو ان من يحكمون في المعارضة في أمر الاحالة يكونون غير من يحكمون

الاحكام الاربعه الصادره من محكمة اول درجه بتاريخ ٩ مايو سنة ١٨٩٤ وكانت نتيجة هذين الحكمين ان الاشخاص المطروحه دعواهم أمام محكمة الاستئناف الآن هم الاول احمد حسين عقل وهو منهم بقتل محمد ابراهيم عمداً وبالشروع في قتل جورجى كساب وآخرين عمداً والثاني أحمد علي وهو منهم أولاً بنفس التهمة الثانية وثانياً باشتراكه مع احمد حسين عقل في الجناية الاولى والثالث ابو بكر علي وهو منهم الآن بالشروع في قتل جورجى كساب وآخرين فقط والثيابة العموميه بعد ما شرحت التهمة الموجهة قبل التهمين طلبت تطبيق المادة (٢٠٨) بالنسبه الى احمد حسين عقل وتشديد العقوبة عليه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبه الى التهمين الآخرين

وان المحامين عن التهمين طلبوا الحكم ببراءة ساحة موكلهم للاسباب المدونة في محضر الجلسة

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ طبقاً للمواد ٢١٣ و ٦٧ و ٦٨ و ١٠٨ و ٣٥ و ٢٥٢ فقره ثالثة وخامسه منها ٢٠ و ٢٤ عقوبات بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة ومن التهمين شكلاً وحكمت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنظر لاحد حسين عقل والحكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات بخمسة له منها مدة الحبس الاحتياطي وتأييد الحكم المذكور بالنسبه لاحد علي وأبي بكر علي وألزم الجميع بالتضامن بالمصاريف وان لم يدفعوها ياملوا بمقتضى مادة ٤٩ عقوبات المعدلة بذكرتو ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ تقرر بقلم الكتاب من احمد حسين عقل وأبي بكر علي وأحمد علي برغبتهم النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار بناء على المادة ٢٢٠ جنائيات

فبعد سماع طلبات النيابة العموميه وأقوال المحامين عن طالبي النقض والابرار والاطلاع

على الاوراق والمداوله في ذلك قانوناً من حيث ان دعوى النقض والابرار قانونية شكلاً

اما عن الموضوع

فمن حيث انه من الاوجه المقدمة اسناداً لهذه الدعوى اوجه تشمل جميع المدعين ووجه على حدته يختص باحد حسين عقل

فاما عن الوجه المتعلق باحمد حسين عقل

فمن حيث ان هذا الوجه ينحصر في الزعم ببطلان الحكم بطلاقاً جوهرياً لان محكمة الاستئناف حكمت على أحمد حسين عقل لفعل لم توجه عنه اليه تهمة ما بحسب الاصول وحيث ان المحكمه الابتدائيه حكمت في الواقع على أحمد حسين عقل على انه مجارى على القتل عمداً ومحكمة الاستئناف حكمت عليه على انه شريك بانه اعطى آلات وأسلحة لارتكاب هذه الجريمة

وحيث ان محكمة الاستئناف لم تكن مقيدة بالوصف الذي وصفت به التهمة في أمر الاحالة والذي وصفتها به المحكمة الابتدائيه

وحيث انه لا يقال بمخالفة القانون أو بعدم احترام حقوق الدفاع الا متى حكمت محكمة الاستئناف في مسائل لم تدخل ضمن التهمه وحيث ان محكمة الاستئناف لم تجد شيئاً من هذا القيل في هذه القضية اذ ان ما حكمت فيه هو نفسه حكمت فيه المحكمة الابتدائيه هذا فضلاً عن انها لم تأمر باجراء تحقيقات تكميلية لوقائع جديدة وعن انه لم يقل بالمرافعة أمامها بمسائل لم تدخل ضمن التهمة الاصلية

وحيث انه يتعين اذاً رفض هذا الوجه

واما عن الوجه الثاني

وهو المبني أولاً على ان اودة المشورة حكمت بلفو أمر الاحالة المؤرخ ٨ مارس مع ان أمر الاحالة الملغى مؤرخ ٧ مارس ثانياً على ان اودة المشورة أصدرت أمرها المذكور وهي مشكلة من هيئة محكمة الجنج مع ان الواقعة جنائية ثالثاً

على ان أمر اودة المشورة وأمر الاحالة صدر بناء على تحقيقات سمعت فيها شهود بغير حضور المتهمين وهذا مما يخالف احكام المادة ٧٥ من قانون تحقيق الجنائيات

فمن حيث انه وان كانت المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنائيات قضت بأنه لا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاحالة امام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى الا انه لا يؤخذ مع ذلك من نص هذه المادة ان المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى هي مقيدة بأمر احالة صادر بناء على اجراءات غير قانونية وانما غاية ما يؤخذ منه انه لم يكن للمحكمة المذكورة مع صحة تلك الاجراءات ان تبحث فيما اذا كانت الادلة كافية أو غير كافية للاحالة فان البت في ذلك قطعياً هو من شؤون قاضي التحقيق وانما لها عند عدم كفاية الادلة ولو للاحالة ان تحكم بالبراءة لعدم وجود محل للحكم لان تحكم ببطلان أمر الاحالة قولاً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وحيث انه جاء مع ذلك في المادة ٢٤٠ المذكورة ان أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها وهذا هو ما حصل فعلاً

وحيث انه يتعين اذاً البحث فيما اذا كانت أوجه البطلان الموجهة لامر الاحالة هي صحيحة من جهة الواقع والقانون وفيما اذا كانت بناء على ذلك تسوجب بطلان حكمي المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف الصادرين بناء على ذلك الامر

وحيث ان وقوع الخطأ المقال عنه في تاريخ أمر الاحالة انما لا يمتد به ولا أهمية له لعدم صدور أوامر احالة أخرى من قاضي التحقيق بشأن المتهمين خلاف أمر الاحالة الصادر بتاريخ ٧ مارس حتى يقال ان إلغاء أمر ٨ مارس المقال بوجوده ولا وجود له قد أدى هؤلاء المتهمين الى ارتكاب خطأ

حضرته في قالب من البلاغة عزيز وشاهابوشي
من الفصاحة نفيس فلا ريب ان يقبل القراء
عليها ويلتقطون دررها . وهي تصدر اسبوعية
على نفقة نصير الاديب حضرة الافوكاتو الشهير
نقولا اقليد توما فتمنى لها الرواج

اللواء

جريدة يومية سياسية تجارية يصدرها
حضرة الفاضل الخطيب المفوء سعادتلو مصطفى
بك كامل المشهور بوطنيته . وقد رأينا في
الاعداد التي صدرت من اللواء خير برهان على
حرارة تلك الوطنية . وبغية سعادته ان يحمل
الامة المصرية بمفاعيل اقواله في صحيفته على ان
تؤلف جامعة وطنية فعلية تعرف بها امه حية
بين الامم . ولا غرو ان تتم امنيته لما هو
ممهود به من الفيرة والحماة والبنات فعمي
ان يلاقي نداؤه في آذان القراء اصفاء وان
تصادف جريدته القراء منهم رحاباً

سردار الجيش المصري

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحربية
وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت
(المادة الاولى)

عين اللواء السير ريمحاند ونجت باشا فرقاً
وسرداراً للجيش ورئيساً لأركان حرب اعتباراً
من ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بدلا من الفريق
اللورد كتنشراوف خرطوم واسيتال باشا الذي
استغنى من هذه الوظيفة

(المادة الثانية)

على ناظر الحربية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمراسم عابدين في ٢٣ ديسمبر سنة

١٨٩٩ - ٢٠ شبان سنة ١٣١٧

حاكم السودان

نحن خديو مصر

بناء على البند الثالث من الوفاق المفقود

الابتدائية في رفض مطالب المتهمين فيما يتعلق
بذلك

وحيث ان المتهمين يدعون فوق ذلك بوجود
بطلان جوهرى في اجراءات الجلسة قولاً بان
المحكمة سمعت شهوداً استشهدتهم النيابة بعد
قفل التحقيق

وحيث انه فضلا عن ان للنيابة الحق في ان
يأتى بكامل أدلة الثبوت التي تطمئن لها المحكمة
فان ذلك من الواجب عليها

وحيث ان القانون لم يحجر على النيابة
الاتيان بشهود جديدة كانه لم يحجر على المتهمين
ان يأتوا بشهود نفى لم يسموا بالتحقيق فقط
للنيابة والتمهم والمدعى بالحق المدني عملاً بالمادة
٢٠١ من تحقيق الجنايات ان يارضوا في سماع
شهادة الشهود الذين لم يطلوا بانهاهم اتباعاً
للمادة ١٩٢ من القانون المذكور ولم يقل أحد
بعد حصول هذا الاعلان في هذه القضية

وحيث ان المتهمين يدعون أخيراً بحصول
خطأ في تطبيق القانون من حيث احكم عليهم
بالمصاريف بوجه التضامن مع ان التحقيق جرى
بشأن وقائع متعددة بينهم جميعهم بها

وحيث ان هذه الوقائع مرتبطة بعضها
ببعض والتحقيقات التي جرت بشأنهم واحدة
والحكم الذي صدر فيها هو واحد ايضاً فكل
ذلك يقتضي الحكم بالتضامن

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقص
والايرام المقدم من احمد حسين عقل وأبو بكر
علي واحمد علي الصغير والزاهم بالمصاريف
بالتضامن وان لم يدفعوا يعاملوا طبق القوانين

النبراس

عاد حضرة الكاتب الاديب نجيب اقليد
جاويش الى تحرير جريدته «النبراس» القراء
وقد صدر منها بضعة اعداد ضافية بالمواضيع
السياسية والادبية والاصلاحية وقد افرغها

وحيث ان وجه البطلان الذي استبطله
المتهمون من ان تشكيل أودة المشورة كان مذبذباً
انما وجهه لأساس له لانه ثابت بامر الاحالة
ان أودة الجنج عند رفع الامر اليها قد نظرت
فيه هيئة محكمة جنايات وهذا مما لا عيب فيه
وحيث ان غاية ما أراده القانون كما يؤخذ
من المادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات هو
ان من يحكمون في المعارضة يكونون غير من
يحكمون في أصل الدعوى فصالح المتهمين من
رفع المعارضة للاودة المدنية وهي هيئة أودة
مشورة جنايات لم يكن أكثر منه عند رفعها
لاودة الجنج وهي بهذه الهيئة

وحيث ان وجه البطلان المقال فيه انه في
أثناء التحقيق قد سمعت شهود وانما ليس على
سبيل الاستدلال وذلك في غياب المتهمين انما هو
صحيح من جهة الواقع الا ان هذا الوجه لم يكن
من جهة القانون بذات الاهمية التي يسطها له
المتهمون لانه وان كان يؤخذ فضلا من المادة
٧٥ مقرونة بالمادة ٨٢ من قانون تحقيق
الجنايات ان سماع شهادة الشهود يجب مبدئياً ان
يكون بحضور المتهم ولو مع انتقال قاضي التحقيق
من مركزه المتاد الا انه لا يوجد نص صريح
من شأن انه يقتضي ببطلان التحقيقات بأكلها
والامر الصادر بناء على تلك التحقيقات نظراً
لسماع شهود في غيبة المتهم

وحيث انه قد يمكن ان يكون الامر كذلك
ويبطل أمر قاضي التحقيق لو أتى هذا الامر فقط
على شهادة شهود وسمعو جميعهم في غيبة المتهم
وحيث ان حالة هذه القضية هي غير هذه
الحالة اذ لا يوجد فيها ما يثبت ان قاضي التحقيق
أو أودة المشورة قد اعاروا شهادة الشهود
المذكورين أهمية أكثر مما اذا كانوا على سبيل
الاستدلال وهذا أباحه القانون كما يؤخذ من
المادة ٧٦ من قانون تحقيق الجنايات

وحيث انه لم يكن يوجد اذاً محل لابطال
امر الاحالة الصادر من أودة المشورة وعليه
فقد اصابت محكمة الاستئناف وقبلها المحكمة

في القاهرة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين
حكومة جلالة ملكة الانكليز وبين حكومتنا
أمرنا بما هو آت

عين الفريق السير ريجينالدو ونجت باشا
سردار الجيش المصري حاكماً عاماً للسودان بدلاً
من اللورد كتنشر أوف خرطوم واسيال باشا
الذي استعفى من هذه الوظيفة
صدر بسراي عابدين في ٢٠ شعبان سنة
١٣١٧ - ١٨٩٩ سنة

وكلاء المحافظات والمديريات

نحن خديو مصر
بعد الاطلاع على المادتين الثانية والثالثة
من أمرنا الرقم ١٦ ذي القعدة سنة ١٣١٠
(اول يونيو سنة ١٨٩٣) وبناء على ما عرضه
علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار
أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

عين مصطفى سري بك وكيل محافظة
الاسكندرية وكيلاً لمحافظة مصر بدلاً من المرحوم
محمد بك بيم
وعين مصطفى ماهر بك وكيل مديرية
البحيرة وكيلاً لمحافظة الاسكندرية
وعين حافظ بك محمد وكيل مديرية الغربية
وكيلاً لمديرية البحيرة
وعين اسماعيل راجي بك وكيل مديرية
أسيوط وكيلاً لمديرية الغربية
وعين مصطفى ماهر افندي حكمدار بوليس
مديرية الشرقية وكيلاً لمديرية أسيوط

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ١٣ شعبان سنة
١٣١٧ (١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩)

مصلحة البوسطة

التعديلات الآتية ستدخل على أشغال
البوسطة من اول يناير سنة ١٩٠٠

الخطابات ذات القيم المقررة

قد خفض رسم التأمين على الخطابات ذات

القيم المقررة المتبادلة داخل القطر الى ٥ مليات
عن كل ١٢ جنياً أو كسورها

حوالات البوسطة

ترسل الحوالات الداخلية من الجهة
المصدرة اليها اصلاً الى جهة جديدة وتسترجع
قيمتها بدون مقابل اي انه لا يتحصل عنها رسم
جديد يوازي الرسم السابق تحصيله عنها حال
سحبها كما كان جارياً لغاية الآن

كذلك الحوالات الداخلية التي لا تتجاوز قيمتها
٤٠ جنياً مصرياً والحوالات التلفرافية يمكن دفعها
بمحل الإقامة بناء على طلب مرسلها او المرسلة
اليه مقابل دفع رسم قدره ٢٠ ملياً عن كل حوالة
ولا تدفع الحوالة الا بمحل الإقامة الا اذا
كان المحل المذكور كائناً ضمن دائرة المدينة
او البلدة الموجود بها مكتب البوسطة المسحوبة
عليه الحوالة

طرود البوسطة

الطرود الداخلية التي تزن اكثر من كيلو
غرام واحد ولا تتجاوز ثلاثة كيلو غرامات قد
جعل لها رسم مخصوص قدره ٤٠ ملياً عن كل
طرود بدلاً من ٥٠ ملياً
وبناء عليه قد عدلت رسوم الطرود الداخلية
على الوجه الآتي

داخلية القطر السودان

مليم مليم

٣٠ ٦٠

عن كل طرد يزن لغاية
كيلو غرام واحد

٨٠ عن كل طرد يزن اكثر من

كيلو غرام ولا يزيد عن ٣

١٠٠ عن كل طرد يزن اكثر

من ثلاث كيلو غرامات

ولا يزيد عن ٥

كذلك قد زيد وزن الطرود الصادرة الى

الجهات القبلية والبحرية التي لا تمر عليها السكة

الحديد ولا تقف عليها بواخر البوسطة من كيلو
غرام الى ثلاث كيلو غرامات

وايضاً الطرود التي يرسم الجهات الواقعة
قبلي اصوان والسودان قد زيد وزنها من ٣ الى
٥ كيلو غرامات سواء كان المرسلة اليه جهادياً
أو ملكياً

تحريراً بالاسكندرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩

الحاكم الجزئية الاهلية

انتداب قضائها لسنة ١٩٠٠

قرت نظارة الحفانية انتداب حضرات القضاة
الآتية اسماؤهم للمحاكم الجزئية نذكرهم
مع حفظ الالقب

دائرة مصر

الموسكي - محمد صالح

عابدين - محمد عفت

السيدة زينب - امين علي

الازبكية - حسن حسني

الحيزه - فؤاد جريس

العياط - أحمد ذو الفقار

بها (مدني) - احمد عزبي

بها (جنح ومخالفات) - احمد عرفان

مخالفات عمومية - محمد رشاد

مخالفات التنظيم

والحلات المقلقة الراحة - قسطندي الحجار

دائرة الاسكندرية

القطارين - محمود حمدي

المنشيه - محمد فضلي

ميناء البصل - عبد الفتاح مجي

دمهور - عبد الحميد رضا

آسياب البارود - مصطفى فهمي

المخالفات - احمد فتحي ومحرم غانم

طنطا - حفي ناصف

كفر الزيات - عبد المسيح سميكه

المحلة الكبرى - محمد نخري

الشريف السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ
٢٧ مايو سنة ٩٩

بناء على طاب الحاجات انطونيوس ورزق
الله طرابلسي التجار بالحله الكبرى والمتخذين
لها محلا مختارا بمصر مكتب حضرة ابراهيم
اقدي جمال الحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب
الشراء ان يحضر في الزمان والمكان المعينين اعلاه
ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً والا
يعاذ البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
ابراهيم جمال

اعلان

من قلم كتاب محكمة الاقصر الجزئية

مبيع اشجار محجوزه

انه في يوم السبت ٢٧ يناير سنة ٩٠٠ الساعة

١٢ افرنكي الظهر بناحية خزام

يصير الشروع في مبيع نصف كرم اتل يحتوي
على تسعة شجرات تعلق ابراهيم حسن المزارع
في خزام المحجوز عليهم بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة
٩٩ وقاه لمبلغ ٩٠ قرش عمله صاغ والمصاريف
وهذا البيع بناء على طلب الحرمة فطيم
بنت عبد الرحيم في خزام ونفاذاً للحكم الصادر
من محكمة الاقصر الجزئية في ١١ أكتوبر سنة
١٨٩٩

فعلى من له رغبة في المشتري انه يحضر في
الزمان والمكان المعينين ومن يرسي عليه اخر
عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على
ذمته ويلزم بالفرق ان نقص الثمن

تحريراً بسراي المحكمة في ٢٦ ديسمبر سنة
٩٩ نائب الباشمحضر بلاقصر
ابراهيم محمد

محكمة منيا القمح الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

مجلسه البيوع العلنية التي ستعقد بسراي

دشنا - عبد الوهاب فهمي

الاقصر - فتح الباب سيد

اسنا - احمد محمود

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

بيع منقولات محجوزه

انه في يوم الاربع ٢٣ رمضان سنة ٣١٧

٢٤ يناير سنة ١٩٠٠ بشارع الفقالة تجاه الشرم

الموصل لبين الحارات الساعة ١٠ افرنكي صباحا

المعروف بشرم الفقالة

سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوز

عليها مثل دولاب دخان وميزان وترايزات

وصناديق وكراسي وخلافه وهذه المنقولات تعلق

الحواجه ونيس سر كيس التاجر السابق توقيع

الحجز عليها بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٣١٧ موافق

٧ يناير سنة ١٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب الست مريم بنت

راشد تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الازبكية

الجزئية الاهلية بتاريخ ١٨ مايو سنة ٨٩٩ الفيايبي

المؤيد بحكم آخر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩

وقاه لمبلغ ٢٩٢ قرش صاغ والمصاريف

فعلى من يرغب المشتري فيحضر في اليوم

والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه

المزايد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزايد

على ذمته ويلزم بالفرق اما اذا حصلت زياده فلا

يكون له حق في طلبها

تحريراً في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة الازبكية

علي احمد

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية

عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العلني

انه في يوم الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٠٠

الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع النصريه

سيباع بالمزاد العلني اقشقه وموليات محجوزه

تعلق كل من محمد بك المرابي وعلي اقندي

السنطه - احمد حمدي

دسوق - سليم فرج

شربين - مسيحه لبيب

منوف - علي جلال

شين الكوم (مدني) - شاكر احمد

شين الكوم (جنح ومخالفات) - ابراهيم توفيق

دائرة الزقازيق

الزقازيق - قابل جعفر

ههيا (مدني) - يسي عبد الشهيد

ههيا (جنح ومخالفات) - يوسف فهمي

منيا القمح (مدني) - محمد مصطفى

منيا القمح (جنح ومخالفات) - حسن السبكي

فاقوس - يوسف زحلو

المنصوره - نسيم وصفي

دكرنس - محمد عزت

السنبلوين - توفيق أمين

ميت غمر - عثمان غالب

دمياط - انطون مسره

بور سعيد - محمد صدقي

دائرة بني سويف

بني سويف (مدني) - أحمد قحه

بني سويف (جنح ومخالفات) - عبدالفتاح محرم

الفيوم (المدينة والمركز) - حافظ عبدالنبي

الفيوم (اطسا وسنورس) - مصطفى حلمي

المنيا - ابراهيم امين

مضاغه - قاسم اسعد

دائرة أسيوط

أسيوط - عبد الرحمن رضا

ملوى - حسين درويش

صدقا - تادرس مخايل

سوهاج - أبو بكر مجي

طهطا - علي نقيب

جرجا - ديمتري مقار

دائرة قنا

قنا - محمد خيرى

نجع حمادي - محمد ابراهيم

Digitized by Google

المحكمة بمنا القمح في يوم السبت ١٠ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ أفركي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه تعلق اسماعيل علي صالح ومباركة بنت علي صالح من العزيزة وهو حصة قدرها ثمانون ذراع شائعة في منزل بحارة الوسط بالناحية ضمن قطعة شائعة أيضاً فيها بين المدعي عليهما المذكورين وبين مراد جعفر محدودة من غربي دهليز المنزل وعليه صالح وشرقي ستيه الغنامة ومحمد أقدي الحبشي وقبلي حسن سعد وبحري محمد أقدي الحبشي

وهذا البيع بناء على طلب محمد أقدي الحبشي المذكور وقام للمبلغ ٤٠١ قرش صاغ و١٠ فضة والمصاريف والتمن الاساسي ٤٠١ قرش صاغ و١٠ فضة

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية الصادر من محكمة منيا القمح الجزئية في ٣٠ ديسمبر سنة ٩٩ ومسجل بمحكمة الزقازيق الاهلية في أول يناير سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٣ لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في الزمان والمكان المعين بهذا

تحريراً بسراي المحكمة في يوم الثلاث ١٦ يناير سنة ١٩٠٠

كاتب أول المحكمة

محمد موسى

محكمة دباط الاهلية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

انه بجلسة المزايدات العلنية التي ستعقد بسراي محكمة دباط الجزئية في يوم الاربعاء ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠ الموافق ٢١ شوال سنة ١٣١٧ الساعة ٩ أفركي صباحاً

سيصير بيع العقار الآتي بيانه ملك مصطفى

البيدي من بساطه وقام للمبلغ ١٦٤ قرش صاغ والمصاريف المطلوب الى عبد اللطيف حسن قنديل من الناحية

بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١١٤ أكتوبر سنة ٩٩ وتسجل بمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية في ٢١ منه نمرة ٧١٩ القاضي بنزع ملكية العقار الآتي ذكره وبيعه دفعة واحدة ويكون الثمن الاساسي ٦٠٠ قرش صاغ

أما شروط البيع فمدونة بحكم نزع الملكية المدونع بقلم كتاب المحكمة لمن يرغب الاطلاع عليه وهذا

بيان العقار

منزل كان ببساط كريم الدين التابعة لمركز فارسكور دقهلية يحد من شرقي شارع وفيه الباب ومن بحري عبد العزيز قنديل وبعضه السيد عبد الوهاب ومن غربي عبد اللطيف شعلان وبعضه علي المشد ومن قبلي أرض ملك البدوي ماجور

تحريراً بسراي المحكمة بدباط في ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ و١٧ رمضان سنة ١٣١٧

كاتب أول محكمة دباط

علي نصر

اعلان بيع عقار

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف نشره أولى

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ٩٩ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالزاد العمومي وقام لسداد دين الطالب وقدره ٣٧ جنيه و٢١٨ مليم معما استجد وما يستجد من المصاريف لغاية اتمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ نمرة ٦٧٨

وهذا البيع بناء على طلب سعيد عبد

العمد من ناحية منشأة الحاج المقيدة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ٣٠٨٤ بتوكيل سليم أقدي عطالله الحامي

ضد

الحرمة نجمة بنت علي الاحول من ديربراهو بيان العقار

ط فدن

١٢ ٤ أطيان كانه باراضي ناحية تاديتنا بمركز بسا بمديرية بني سويف بقالة الرقيق وهي الصادر أمر الاختصاص بها للطالب محدودين محدود أربع الغربي عبدالله الاحول والشرقي محمد جمعة والبحري عبد القوي فريزي والقبلي ورثة ابراهيم الاحول

١٢ ٤

وان حكم نزع الملكية ميين به ان بيع العقار المذكور يكون قسماً واحداً كشروط البيع الموضحه به وان هذا الحكم والأوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليهم وقت ما يريد

وان الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة هو مبلغ ٤٠٠٠ قرش صاغ فبناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار المذكور في يوم الخميس ٨ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ أفركي صباحاً بأبادة المزايدات الكاشنة بسراي المحكمة ببني سويف

فعل من يكن له رغبة في المشتري أن يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في ١٠ يناير سنة ١٩٠٠ و٩ رمضان سنة ١٣١٧

باشكاتب محكمة

بني سويف الاهلية

أحمد شكري